ندوة صحفية حول:

الوضعية الاقتصادية لسنة 2018

وآفاق تطورها خلال سنة 2019

الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2019

الدار البيضاء : 10 يوليوز 2018

تقوم المندوبية السامية للتخطيط بإعداد الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2019، التي تقدم مراجعة للنمو الاقتصادي الوطني لسنة 2018 وكذا استشراف تطوره خلال سنة 2019. وستمكن هذه الميزانية، الحكومة والفاعلين السوسيو اقتصاديين من خلال التطور الاقتصادي المرتقب لسنة 2019، من تسطير توجهات سياساتهم. كما تشكل هذه الميزانية إطارا مرجعيا لتحديد الأهداف الاقتصادية البديلة في إطار القانون المالي لسنة 2019.

ويرتكز إعداد هذه الميزانية الاقتصادية على الآفاق الاقتصادية العالمية الصادرة عن مختلف المؤسسات الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واللجنة الأوروبية والبنك الدولي. كما تعتمد هذه الميزانية على معطيات المحاسبة الوطنية وعلى نتائج البحوث الفصلية وأشغال تتبع وتحليل الظرفية التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط. كما ترتكز هذه الآفاق على المعطيات النقدية والمعطيات المالية وإحصائيات المبادلات الخارجية الصادرة على التوالي عن بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية ومكتب الصرف.

وتعتمد التوقعات الاقتصادية لسنة 2019، على سيناريو متوسط لإنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2018-2019 وعلى فرضية نهج نفس السياسة المالية المتبعة خلال سنة 2018.

تجدر الإشارة إلى أنه ستتم مراجعة هذه التوقعات، أثناء تهيئ الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2019 خلال شهر يناير المقبل، بعد الأخذ بعين الاعتبار لتدابير السياسات الاقتصادية المعتمدة في القانون المالي لسنة 2019 وكذا التطورات المحتملة التي سيعرفها المحيط الاقتصادي الوطني والدولي.

**أهم المؤشرات الماكرو اقتصادية خلال سنتي 2018 و2019**

* تراجع طفيف *للنمو الاقتصادي*، منتقلا من %4,1 سنة 2017 إلى %3,1سنة 2018 و%2,9 سنة 2019.
* انخفاض القيمة المضافة *للقطاع الأولي* ب %0,3 سنة 2019 عوض زيادة ب%3,1 سنة 2018.
* انتعاش طفيف لوتيرة نمو القيمة المضافة للأ*نشطة غير الفلاحية*، لتنتقل من%2,8 سنة 2017 إلى %3,1 سنة 2018 ثم إلى %3,2 سنة 2019.
* ارتفاع *التضخم*، المقاس بالمستوى العام للأسعار، منتقلا من%0,8 سنة 2017 إلى %1,7 سنة 2018، قبل أن يتراجع إلى %1,3 سنة 2019.
* منحا تصاعدي *لعجز الميزان التجاري*، منتقلا من%17,9 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017 إلى%18,5 سنة 2018 ثم إلى%18,7 سنة 2019.
* استقرار معدل *الادخار الوطني* في حدود %28,7 من الناتج الداخلي الإجمالي سنتي 2018 و2019.
* تعزيز *الاستثمار* ليصل *معدله إلى حوالي*%32,8 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة2018 و%32,5 سنة 2019.
* تفاقم طفيف *لحاجيات التمويل*، لتنتقل من %3,7 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017 إلى %4,1 سنة 2018 و%3,9 سنة 2019.
* تفاقم طفيف لعجز الميزانية، منتقلا من%3,4 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017 إلى%3,9 سنة 2018، قبل أن يتراجع إلى%3,6 سنة 2019.
* تفاقم طفيف لمعدل *الدين العمومي الإجمالي*، منتقلا من%82 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة2017 إلى%82,6 سنة 2018 ثم إلى%82,9 سنة 2019. كما سيستقر *معدل الدين للخزينة* في حدود %65,7 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018 و%65,9 سنة 2019.
1. **المحيط الدولي**

يتضح من خلال الآفاق الاقتصادية الدولية، أن النمو الاقتصادي العالمي سيواصل تحسنه خلال سنتي 2018 و2019 بوتيرة 3,8% عوض 3,7% سنة 2017 و3,2% سنة 2016[[1]](#footnote-2). ويعزى هذا النمو إلى تحسن اقتصاديات الدول المتقدمة والدول الصاعدة. وستمكن السياسة المالية التوسعية بالولايات المتحدة الأمريكية وتقوية الطلب الداخلي بمنطقة اليورو، من تعزيز النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، لتصل وتيرته إلى 2,2% و2% سنتي 2018 و2019 على التوالي. ومن جهتها، ستواصل اقتصاديات الدول الصاعدة تحقيق نمو قوي بوتيرة %4,5 سنة 2018 و%4,7 سنة 2019، خاصة نتيجة تعزيز أنشطة اقتصاديات الدول المصدرة للمواد الأولية.

غير أن تحقيق هذه الآفاق الاقتصادية العالمية يبقى، حسب المؤسسات الدولية[[2]](#footnote-3)، رهينا بتجاوز تأثيرات العديد من الصعوبات والمخاطر. ويتعلق الأمر، خاصة بارتفاع أسعار النفط التي ستؤثر على التضخم وبتشديد الظروف المالية، نتيجة تقلبات الأسواق المالية وكذا باستمرار المخاطر الجيوسياسية. كما سیعاني الاقتصاد العالمي على المدى المتوسط من التأثيرات السلبية لتزايد تدابير السياسة التجارية الحمائية.

وبخصوص الاقتصاد الأمريكي، سينتقل النمو من وتيرة %2,3 سنة 2017 إلى %2,7 سنة 2018 و%2,5 سنة 2019. وتعزى هذه النتيجة إلى انتعاش الطلب الخارجي وإلى التأثير الماكر واقتصادي المرتقب لارتفاع النفقات العمومية والإصلاحات الجبائية المهمة، خاصة تقليص الضرائب. وستمكن هذه التدابير من تقوية دينامية الطلب الداخلي، مدعما بتعزيز الثقة وبإحداث مناصب مهمة للشغل. كما سيتواصل تراجع دعم السياسة النقدية تدريجيا، عبر الرفع من معدلات الفائدة، بالموازاة مع تقوية سوق الشغل وارتفاع الأجور وتزايد الضغوطات التضخمية.

وفيما يتعلق بمنطقة اليورو، يعزى النمو الاقتصادي بوتيرة %2,1 سنة 2018، إلى دينامية الطلب الداخلي. وسيستفيد الاستهلاك الخاص من التحسن الجديد لسوق الشغل، في حين سيتعزز الاستثمار الخاص بالمستويات المنخفضة لمعدلات الفائدة والظروف التمويلية الملائمة. غير أن النشاط الاقتصادي بمنطقة اليورو سيسجل خلال سنة 2019 تراجعا طفيفا في وتيرة نموه لتبلغ %1,7، خاصة نتيجة تأثيرات ارتفاع السياسة التجارية الحمائية وتشديد السياسة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية.

ومن جهته، سيتراجع نمو *الاقتصاد الياباني* تدريجيا لتصل وتيرته إلى %1 سنة 2018 ثم إلى %0,8 سنة 2019 بعد تسجيل وتيرة نمو مهمة ب %1,7 سنة2017 . وبالإضافة إلى تراجع دعم السياسة المالية، يعزى هذا التباطؤ في النمو إلى تقلص التأثير الإيجابي للاستثمارات في البنية التحتية. غير أن الاقتصاد الياباني سيبقى مدعما بالمستويات المنخفضة لمعدلات الفائدة وبارتفاع استثمارات القطاع الخاص وكذا بقوة الطلب الخارجي.

وبخصوص *اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية*، ستواصل وتيرة النمو تحسنها، نتيجة توسع اقتصاديات الدول الأسيوية والأوروبية الصاعدة وكذا انتعاش اقتصاديات الدول المصدرة للمواد الأساسية، وذلك بعد النتائج المتواضعة المسجلة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة. وهكذا، ستنتقل وتيرة النمو الاقتصادي الإجمالي من %4,3 سنة 2017 إلى %4,5 سنة 2018 وإلى%4,7 سنة 2019.

وسيسجل *الاقتصاد الهندي*، وتيرة نمو قوية ستصل إلى %7,3 سنة2018 و%7,5 سنة 2019، نتيجة مواصلة الإصلاحات الهيكلية التي ستمكن من الرفع من الإنتاجية وتشجيع الاستثمار الخاص. وبخصوص *الاقتصاد الروسي* فإنه سيسجل انتعاشا تدريجيا في وتيرة نموه لتصل إلى%1,5 سنة 2018 و%1,8 سنة 2019، نتيجة دينامية صادرات النفط ومرونة السياسة النقدية وتعزيز الثقة لدى المقاولات. وبالمثل، سيواصل النمو *الاقتصادي البرازيلي* تحسنه لتبلغ وتيرته %2,3 سنة 2018 و%2,5 سنة 2019، نتيجة زيادة الاستهلاك الخاص والاستثمار. غير أن النمو *الاقتصادي الصيني*، سيعرف تباطؤا تدريجيا لتنتقل وتيرته من%6,9 سنة 2017 إلى %6,5 سنة 2018 ثم إلى %6,3 سنة 2019، نتيجة التقلص التدريجي لمحفزات السياسات النقدية والمالية.

في ظل هذه الظروف ستواصل *التجارة العالمية* ديناميتها، رغم تراجع وتيرة نموها لتصل على التوالي إلى %4,3 و%4,2 سنتي 2018 و2019 عوض %4,8 سنة 2017. ويعزى هذا التطور إلى انتعاش الاستثمار في الدول المتقدمة. غير أن هذا التحسن يبقى بارزا في اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية، نتيجة زيادة الاستثمار في الدول المصدرة للمواد الأساسية بعد الصعوبات التي واجهتها سابقا.

وعلى مستوى *أسواق المواد الأولية*، ستستعيد أسعار النفط منحاها التصاعدي لتبلغ 70 دولارا للبرميل سنة 2018 و2019 عوض 54,4 دولارا للبرميل سنة 2017 وذلك بعد التراجع الكبير الذي سجلته خلال سنة 2014. وسيتأثر هذا التطور في أسعار النفط، بالإضافة إلى ارتفاع الطلب العالمي، بالتقلبات غير المنتظرة للمخزون العالمي للنفط خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا، والتي يمكن أن تتفاقم نتيجة الاضطرابات الجيوسياسية في إيران.

ومن جهتها، ستسجل *أسعار المواد الأولية غير الطاقية* زيادة ب%5,1 سنة 2018، ويتوقع أن تستقر خلال سنة 2019. وفي هذا السياق، سيعرف التضخم الإجمالي ارتفاعا في العديد من اقتصاديات الدول المتقدمة، لينتقل معدله من %1,7 سنة 2017 إلى %2 سنة 2018 ثم إلى %1,9 سنة 2019. وسيبقى التضخم باقتصاديات الدول الصاعدة والنامية مستقرا في مستويات عالية، ليبلغ معدله %4,4 سنة 2018 و%4,3 سنة 2019. في هذه الظروف، ستعرف *قيمة اليورو مقابل الدولار* انتعاشا طفيفا لتصل إلى حدود 1,19 سنتي 2018 و2019 عوض 1,13 سنة 2017.

1. **الاقتصاد الوطني خلال سنة 2018**

تمت مراجعة توقعات النمو الاقتصادي الوطني لسنة 2018، التي أصدرتها المندوبية السامية للتخطيط في الميزانية الاقتصادية التوقعية خلال شهر يناير من السنة الجارية، بشكل طفیف نحو الارتفاع. ويعزى ذلك إلى النتائج الجيدة التي عرفها الموسم الفلاحي 2017-2018 وإلى انتعاش أنشطة القطاعات الثانوية والثالثية. غير أن سنة 2018 ستعرف تفاقما طفيفا للعجوزات الداخلية والخارجية.

* **مكونات العرض**

سيعرف القطاع الفلاحي خلال سنة 2018 تسجيل نتائج جيدة، رغم تأخر التساقطات المطرية في بداية الموسم الفلاحي 2017-2018. وقد مكن تحسن الظروف المناخية الملائمة التي تميزت بتساقطات مطرية مهمة بلغت 370 ملم نهاية شهر أبريل، من الرفع من الإنتاج الفلاحي وتحسن مستوى حقينة ملء السدود.

وبناء على المساحات المزروعة، التي بلغت4,5 مليون هكتار، حسب وزارة الفلاحة، قدر محصول إنتاج الحبوب بحوالي 98,2 مليون قنطار، أي بزيادة ناهزت 23% مقارنة بالمستوى المسجل خلال الموسم الفلاحي الماضي. وسيتميز القطاع الفلاحي كذلك بزيادة إنتاج الزراعات الأخرى، خاصة زراعات الخضروات والتشجير والفواكه وكذا بتحسن أنشطة تربية الماشية.

وبناء على تحسن أنشطة الصيد البحري ب %5,1 بعد انخفاض ب %8,3 سنة 2017، ستسجل القيمة المضافة للقطاع الأولي زيادة بوتيرة %3,1 سنة 2018 عوض ارتفاع قوي ب%13,2 سنة 2017، ليفرز بذلك مساهمة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي ب0,4 نقطة عوض 1,6 نقطة خلال السنة الماضية.

ومن جهتها، ستواصل الأنشطة غير الفلاحية منحاها التصاعدي، لتنتقل وتيرة نموها من 8,2% سنة 2017 إلى 3,1% سنة 2018، نتيجة انتعاش أنشطة القطاع الثانوي والقطاع الثالثي.

وعلى مستوى القطاع الثانوي، ستواصل أنشطة الصناعات التحويلية سنة 2018، انتعاشها الذي بدأته خلال السنة الماضية، لتسجل قيمته المضافة نموا ب %2,8 عوض %2,2 سنة 2017. ويعزى هذا التحسن، الذي يبقى دون مستوى %4,7 كمتوسط سنوي المسجل خلال الفترة 2007-2011، أساسا، إلى الصناعات الموجهة نحو التصدير، خاصة صناعة السيارات وصناعة الطائرات والصناعات الكيماوية وصناعة النسيج والصناعات الغذائية، تماشيا مع آفاق تحسن الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب ب %4,8 سنة 2018 عوض %4,6 سنة 2017.

وسيعرف قطاع البناء والأشغال العمومية، تحسنا طفيفا في قيمته المضافة بوتيرة %1,5 سنة 2018 عوض %0,7 سنة 2017. وتعزى هذه النتيجة، أساسا، إلى التحسن المرتقب لقطاع الأشغال العمومية الذي سيستفيد من مواصلة البرامج والمشاريع في البنية التحتية. غير أن قطاع البناء سيواصل تأثره بضعف تصريف المخزون من الوحدات السكنية وباستمرار القيود المتعلقة أساسا بالتمويل والعقار وبالنظام الضريبي.

وبخصوص قطاع المعادن، سيستفيد إنتاج الفوسفاط من دينامية طلب الصناعات التحويلية المحلية. وهكذا، ستسجل القيمة المضافة للأنشطة المعدنية زيادة ب%8 سنة 2018 بعد الانتعاش الملحوظ بوتيرة %16,5 المسجلة سنة 2017. غير أن الفائض في العرض العالمي للأسمدة وتقلبات الأسعار العالمية للمنتجات الفلاحية، تبقى من العوامل التي ستؤثر على دينامية الطلب الخارجي الموجه نحو المنتجات المعدنية.

وفي ظل هذه الظروف، سيواصل القطاع الثانوي منحاه التصاعدي، ليسجل معدل نمو ب %3,2 سنة 2018، لتستقر مساهمته في النمو الاقتصادي في حدود 0,8 نقطة.

ومن جهتها، ستواصل أنشطة القطاع الثالثي دعمها للنشاط الاقتصادي الوطني خلال سنة 2018، خاصة نتيجة تحسن أنشطة الخدمات التسويقية ب %3,1 عوض %2,6 سنة 2017. وستسجل الأنشطة غير التسويقية نموا ب%3,1 وهي نفس الوتيرة المسجلة سنة 2017. ويعزى تطور الخدمات التسويقية أساسا إلى النتائج الجيدة لأنشطة القطاع السياحي والخدمات المقدمة للمقاولات وإلى مواصلة أنشطة التجارة لمنحاها التصاعدي، مستفيدة من النتائج الجيدة التي سجلتها أنشطة القطاع الفلاحي والتجارة الخارجية.

وسيواصل القطاع السياحي نتائجه الجيدة لتصل وتيرة نموه إلى%6,8 ، مستفيدا من الظرفية العالمية الملائمة وخاصة من الانتعاش الاقتصادي المرتقب لأهم الشركاء الرئيسيين من حيث عدد السياح الوافدين. كما سيستفيد القطاع السياحي من المجهودات المبذولة لإنعاش الوجهة السياحية المغربية من الدول الأسيوية الصاعدة (الصين والهند) ومن الأسواق التقليدية وكذا من إطلاق خطوط جوية جديدة.

وستفرز أنشطة قطاع النقل زيادة في قيمتها المضافة بحوالي%3,6 سنة 2018، مستفيدا من التأثير الإيجابي للسنة الفلاحية الجيدة وكذا من المنحى التصاعدي لدينامية الأنشطة غير الفلاحية.

ومن جهتها، ستعرف أنشطة قطاع البريد والاتصالات انتعاشا ب %2,8، ويعزى ذلك أساسا إلى تنمية شبكة الإنترنيت، نتيجة الإستراتيجية الهادفة لتعميم الولوج إلى الانترنيت العالي الصبيب. وبخصوص شبكة الهاتف المحمول، فإنها ستعرف استقرارا في عدد المنخرطين، في حين ستواصل شبكة الهاتف الثابت منحاها التنازلي.

وإجمالا، سيعرف القطاع الثالثي ارتفاعا ب %3,1 عوض %2,7 المسجلة سنة 2017. وهكذا، ستتحسن مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي لتصل إلى 1,5 نقطة.

في ظل هذه الظروف، وبناء على تطور الضرائب والرسوم الصافية من الإعانات ب%3,1 ، سيسجل الناتج الداخلي الإجمالي، نموا بالحجم ب%3,1 سنة 2018 عوض%4,1 المسجلة سنة 2017. ويتوقع أن يتطور هذا النمو في سياق اقتصادي يتميز بانتعاش للتضخم الداخلي، حيث سيعرف المستوى العام للأسعار، المقاس بالمؤشر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي، ارتفاعا بحوالي%1,7 عوض%0,8 المسجلة سنة 2017.

وسيؤدي تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي إلى ضعف مناصب الشغل الصافية المحدثة خلال سنة 2018. وبناء على انخفاض طفيف لمعدل النشاط، سيستقر معدل البطالة في حدود%10,4 عوض %10,2المسجل سنة 2017.

* **مكونات الطلب**

سيواصل الطلب الداخلي دعمه للنمو الاقتصادي الوطني، خاصة نتيجة تعزيز استهلاك الأسر والاستثمار. وبخصوص الطلب الخارجي، فإنه سيسجل من جديد مساهمة سالبة في النمو، وذلك رغم التحسن المرتقب للطلب العالمي الموجه نحو المغرب.

وسيعرف استهلاك الأسر المقيمة تحسنا بوتيرة%3,3 ، مستفيدا من زيادة المداخيل الفلاحية وتعزيز وتيرة نمو الأنشطة غير الفلاحية. وهكذا ستنتقل مساهمته في النمو من2 نقط سنة 2017 إلى1,9 نقطة سنة 2018، في حين سيعرف حجم استهلاك الإدارات العمومية ارتفاعا ب%1,9 ، لتستقر مساهمته في النمو الاقتصادي في حدود 0,4 نقطة سنة 2018. وإجمالا، سيسجل الاستهلاك النهائي الوطني ارتفاعا ب 3%، ليفرز مساهمة في النمو في حدود 2,3 نقطة سنة 2018.

ومن جهته، سيسجل حجم التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، خلال سنة 2018 زيادة ب%5,6 ، مدعما بمواصلة إنجاز المشاريع البنيوية الكبرى والانتعاش التدريجي للأنشطة الصناعية. وهكذا، ستصل مساهمته في النمو الاقتصادي إلى1,6 نقطة سنة 2018 عوض مساهمة سالبة ب 0,2 نقطة سنة 2017. وأخذا بعين الاعتبار للتغير في المخزون، سيسجل حجم الاستثمار الإجمالي زيادة ب%4,8 لتصل مساهمته في النمو إلى 1,6 نقطة.

وإجمالا، سيعرف حجم الطلب الداخلي زيادة ب %3,5 سنة 2018 لتصل مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي إلى 3,8 نقط عوض 3,6 نقط سنة 2017.

وبخصوص الطلب الخارجي، سيعرف حجم الصادرات من السلع والخدمات ارتفاعا ب %6,9 سنة 2018 عوض %10,9 سنة 2017، في حين سيسجل حجم الواردات زيادة ب %7,1 عوض %7,4. وبالنظر لأهمية حجم الواردات مقارنة بالصادرات، سيسجل الطلب الخارجي مساهمة سالبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي ب0,7 نقطة سنة 2018 عوض مساهمة موجبة ب 0,5 نقطة خلال السنة الماضية.

* **تمويل الاقتصاد**

على مستوى المالية العمومية، ستعرف سنة 2018، تفاقما طفيفا في عجز الميزانية مقارنة بفترة استعادة التوازنات المالية والتي تقلص فيها العجز من%5,1 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2013 إلى%3,4 سنة 2017. وتعزى هذه الوضعية من جهة إلى تراجع وتيرة نمو المداخيل الجارية ومن جهة أخرى إلى صعوبة تقليص نفقات الميزانية، خاصة نفقات كتلة الأجور.

وهكذا، ستستقر المداخيل الجارية في حدود%21 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018 عوض%22,1 كمتوسط سنوي للفترة 2013-2017. ويعزى ذلك، أساسا، إلى تراجع المداخيل الجبائية إلى %18,7 من الناتج الداخلي الإجمالي والمداخيل غير الجبائية التي ستواصل منحاها التنازلي لتصل إلى %1,9 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018 عوض %2,9 كمتوسط سنوي خلال الفترة 2013-2017. ويعزى هذا الانخفاض، أساسا، إلى تراجع مداخيل مؤسسات الاحتكار ومداخيل الإعانات الواردة من دول مجلس التعاون الخليجي.

على مستوى النفقات العمومية، ستمكن التدابير المعتمدة لترشيدها من تقليص نفقات التسيير الجارية إلى حوالي%15,4 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018 عوض %16,2 خلال الفترة 2013- .2016وستستقر نفقات خدمة الدين العمومي في حدود %2,5 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض%2,6 خلال الفترة 2013-2017. وبالمثل، ستبلغ نفقات دعم أسعار الاستهلاك حوالي 15 مليار درهم سنة 2018، لتمثل %1,3 من الناتج الداخلي الإجمالي.

في ظل هذه الظروف، وبناء على ارتفاع نفقات استثمارات الإدارات العمومية، التي ستمثل%6,1 من الناتج الداخلي الإجمالي، سيستقر عجز الميزانية في حدود%3,9 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018، بتفاقم طفيف مقارنة بعجز%3,4 المسجل سنة 2017.

ولتغطية هذا العجز، سيتم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي والداخلي، حيث سينتقل معدل الدين الإجمالي للخزينة من %65,1 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017 إلى %65,7 سنة 2018، وهي معدلات تتجاوز بشكل كبير عتبة %58,1 من الناتج الداخلي الإجمالي المسجلة خلال الفترة 2010-2015. هكذا، وأخذا بعين الاعتبار للدين الخارجي المضمون، سيتفاقم معدل الدين العمومي الإجمالي، ليصل إلى%82,6 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض %82 سنة 2017 و%81,6 سنة 2016 و%70,6 كمتوسط سنوي للفترة 2010-2015.

وعلى مستوى المالية الخارجية، ستعرف الصادرات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية زيادة ب%8,2 سنة 2018، مستفيدة، أساسا، من مواصلة تعزيز مبيعات منتجات المهن العالمية ومنتجات الفوسفاط ومشتقاته. ومن جهتها، ستعرف الواردات بالأسعار الجارية ارتفاعا بوتيرة قدرت ب%8,7 عوض %7,6 سنة 2017، نتيجة تزايد حاجيات الاقتصاد من المواد الأولية ومنتجات سلع التجهيز والسلع الاستهلاكية. كما يعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول إلى 70 دولارا للبرميل سنة 2018 عوض 54,4 دولارا للبرميل سنة 2017 وزيادة أسعار المواد الأولية الأخرى غير الطاقية بحوالي %5.

في ظل هذه الظروف، سيرتفع العجز التجاري من %17,9 من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2017 إلى %18,5 في سنة 2018 ، وسيتفاقم عجز الموارد، منتقلا من %9,5 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017 إلى%10 سنة 2018.

وإجمالا، سيعرف الاقتصاد الوطني خلال سنة 2018، تفاقما للحاجيات التمويلية. وهكذا، سيفرز ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية ب%4,8 مقابل زيادة الاستهلاك النهائي الوطني ب %5,3، معدلا للادخار الداخلي في حدود %22,8 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018.

وبناء على مستوى صافي المداخيل الواردة من باقي العالم الذي سيصل إلى%5,9 من الناتج الداخلي الإجمالي، سيبلغ الادخار الوطني%28,7 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018. وأخذا بعين الاعتبار لحصة الاستثمار التي ستمثل%32,8 من الناتج الداخلي الإجمالي، سيفرز حساب الادخار-الاستثمار تفاقما طفيفا، ليستقر في حدود%4,1 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018 عوض%3,7 سنة 2017.

ومن جهته، سيعرف السوق النقدي تراجعا طفيفا لوضعية السيولة البنكية، خاصة نتيجة استمرار انخفاض مستوى الموجودات من العملة الصعبة منذ 2017، لتصل إلى 232,5 مليار درهم سنة 2018، الشيء الذي سيمكن من تغطية ما يعادل 4,8 أشهر من الواردات من السلع والخدمات عوض5,4 أشهر سنة 2017. بالإضافة إلى ذلك، وبعد التطور الإيجابي بمعدل نمو برقمين خلال الفترة 2008-2012، عرفت القروض البنكية سلسلة من التراجعات في وتيرة نموها، حيث لن تتجاوز %3 سنة 2018 عوض %3,6 خلال الفترة 2013-2017. ولم يمكن التقليص المتتالي لمعدل الفائدة الرئيسي من الرفع من وتيرة نمو القروض البنكية.

وفي هذا السياق، وبناء على آفاق النمو الاقتصادي خلال سنة 2018، ستعرف الكتلة النقدية ارتفاعا ب%5,1 لتسجل بذلك تراجعا مقارنة بوتيرة %5,5 المسجلة سنة 2017.

1. **آفاق الاقتصاد الوطني خلال سنة 2019**

تعتمد آفاق الاقتصاد الوطني خلال سنة 2019 على الفرضيات المتعلقة بالتطورات الجديدة للمحيط الدولي، خاصة تطور أسعار المواد الأولية والطلب العالمي الموجه نحو المغرب. كما ترتكز على نهج نفس السياسة المالية المعتمدة خلال سنة 2018 وعلى سيناريو متوسط لإنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2018-2019، مصحوبا بمواصلة تعزيز أنشطة الزراعات الأخرى وأنشطة تربية الماشية.

* **مكونات العرض**

بناء على هذه الفرضيات، سيسجل الناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعا ب %2,9 بالحجم عوض %3,1 المقدرة سنة 2018. ويعزى تباطؤ النمو الاقتصادي إلى الانخفاض الطفيف للقيمة المضافة للقطاع الأولي، رغم تعزيز وتيرة نمو الأنشطة غير الفلاحية.

وهكذا، ستواصل القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية منحاها التصاعدي الذي بدأته منذ 2016 لتسجل وتيرة نمو ب %3,2، خاصة نتيجة تحسن الأنشطة الثانوية والثالثية على التوالي ب%3,3 و%3,1 خلال سنة 2019.

وبخصوص القطاع الأولي ورغم التراجع المرتقب لإنتاج الحبوب، فإنه سيستفيد من مواصلة تعزيز أنشطة الزراعات الأخرى وتربية الماشية. وهكذا ستفرز القيمة المضافة لهذا القطاع انخفاضا طفيفا بحوالي %0,3 بعد النتائج الجيدة المسجلة خلال السنتين الماضيتين، الشيء الذي يبرز، نسبيا، توجه الأنشطة الفلاحية نحو تقليص ارتباطها بتقلبات الظروف المناخية.

* **مكونات الطلب**

إجمالا، سيواصل الطلب الداخلي دعمه للنمو الاقتصادي، بمساهمة ستصل إلى3,2 نقط عوض 3,8 نقط سنة 2018.

وفي هذا الإطار سيعرف الاستهلاك النهائي الوطني ارتفاعا ب 3% سنة 2019، حيث سيسجل استهلاك الأسر المقيمة، الذي يمثل أكثر من نصف الناتج الداخلي الإجمالي، ارتفاعا ب%3,4 عوض %3,3 سنة 2018. وهكذا، ستستقر مساهمة استهلاك الأسر في نمو الناتج الداخلي الإجمالي في حدود 2 نقط عوض 1,9 نقطة سنة 2018، مدعما بتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وكذا بمواصلة التحكم في ارتفاع المستوى العام للأسعار الداخلية في حدود %1,3.

ومن جهته، سيسجل استهلاك الإدارات العمومية زيادة لن تتجاوز %1,7 سنة 2019، لتستقر مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي في حدود0,3 نقطة. ويعزى ذلك إلى تدابير ترشيد نفقات ميزانية التسيير بهدف التحكم في عجز الميزانية.

وسيستفيد الاستثمار من مواصلة سياسة تنفيذ المشاريع الكبرى والإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية المعتمدة بهدف تحسين مناخ الأعمال وجلب الاستثمارات الأجنبية، خاصة في قطاعات الطاقة وصناعة السيارات. وهكذا سيسجل حجم التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت ارتفاعا ب%3,6 ، لتستقر مساهمته في النمو في نقطة واحدة. وبناء على حجم التغير في المخزون، سيعرف حجم الاستثمار الإجمالي زيادة ب %2,6، لتصل مساهمته في النمو إلى حوالي 0,8 نقطة.

وعلى مستوى المبادلات الخارجية، سيتأثر تطور الواردات من السلع والخدمات خلال سنة 2019 بالتأثير المضاعف لدينامية الاستهلاك والاستثمار. غير أنه بناء على مجهودات ترشيد منتجات سلع الاستيراد، سيعرف حجم الواردات ارتفاعا ب %6,2 عوض %7,1 سنة 2018، في حين ستستقر وتيرة نمو حجم الصادرات في حدود %6,9 سنة 2018. وفي ظل هذه الظروف، ستبقى مساهمة المبادلات الخارجية في النمو الاقتصادي سالبة بحوالي 0,3 نقطة.

* **تمويل الاقتصاد**

يعتمد تطور المالية العمومية خلال سنة 2019 على نهج نفس السياسة المالية المعتمدة سنة 2018، خاصة فيما يتعلق بتعزيز مجهودات تحصيل المداخيل الجبائية وبمواصلة مجهودات الاستثمار. وفي هذا الإطار، ستبلغ المداخيل الجارية حوالي %20,8 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2019، خاصة نتيجة استقرار حصة المداخيل الجبائية في حدود%18,7 من الناتج الداخلي الإجمالي وحصة المداخيل غير الجبائية في حوالي%1,8 من الناتج الداخلي الإجمالي.

وبخصوص النفقات الجارية، فإنها ستستقر في حدود %18,9 من الناتج الداخلي الإجمالي، خاصة نتيجة ترشيد نفقات السلع والخدمات في حدود%15,1 من الناتج الداخلي الإجمالي واستقرار نفقات المقاصة  ونفقات خدمة الدين العمومي على التوالي في حوالي%1,3 و%2,5 من الناتج الداخلي الإجمالي.

وبناء على حصة نفقات الاستثمار التي ستصل إلى %6 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2019، سيستقر عجز الميزانية في حدود %3,6 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2019 عوض %3,9 سنة 2018 و%3,4 سنة 2017.

وفي ظل هذه الظروف، سيستقر معدل الدين للخزينة في حدود %65,9 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2019. وسيسجل الدين العمومي الإجمالي تفاقما طفيفا ليبلغ%82,9 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2019 عوض%82,6 سنة 2018.

وعلى مستوى التمويل النقدي، وبناء على آفاق النمو الاقتصادي لسنة 2019 وتطور المستوى العام للأسعار وفرضية تعزيز الاحتياطي الصافي من العملة الصعبة في حدود4,7 أشهر من الواردات من السلع والخدمات، ستعرف الكتلة النقدية زيادة ب %4,8 عوض %5,1 سنة 2018.

وإجمالا، سيؤدي ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية ب%4,2 خلال سنة 2019، وزيادة الاستهلاك النهائي الوطني بوتيرة %4,5، إلى استقرار معدل الادخار الداخلي في حدود %22,6 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2019.  وأخذا بعين الاعتبار لصافي المداخيل الواردة من باقي العالم، سيصل معدل الادخار الوطني إلى حوالي %28,6 من الناتج الداخلي الإجمالي. وبناء على حصة الاستثمار التي ستمثل%32,5 من الناتج الداخلي الإجمالي، سيفرز حساب الادخار-الاستثمار عجزا في التمويل في حدود%3,9 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2019 عوض%4,1 سنة 2018.

* **خاتمة**

تندرج آفاق الاقتصاد الوطني سنتي 2018 و2019، في نفس سياق التطور الذي عرفته الوضعية الماكرو اقتصادية خلال السنوات الأخيرة مصحوبة بالتحكم في التوازنات المالية الداخلية والخارجية وبتطور معتدل للتضخم وبتراجع النمو الاقتصادي إلى 3% في المتوسط. وقد تفاقمت هذه الوضعية نتيجة التباطؤ المستمر لنمو فرص الشغل، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع معدل البطالة إلى حوالي %10,4 سنة 2018. وكان من الممكن أن يتفاقم هذا المعدل أكثر لولا تراجع معدل النشاط الذي انخفض من %50 سنة 2009 إلى %46,7 سنة 2017. وكان معدل البطالة سيناهز 16% في سنة 2018 لو استقر معدل النشاط في مستواه المسجل سنة 2009.

إن تعزيز التوازنات الماكر واقتصادية والتحكم في العجوزات الداخلية والخارجية، لا ينبغي أن يحجب حقيقة تواجد اختلالات بنيوية ناتجة عن التطور الاقتصادي في البلاد، حيث أن الانخفاض في عجز الميزانية قد تحقق نتيجة ترشيد نفقات التسيير وتقليص نفقات دعم أسعار الاستهلاك بدل ارتفاع في المداخيل العمومية. هذه الأخيرة سجلت منحا تنازليا في حصتها من الناتج الداخلي الإجمالي منذ سنة 2012، لتفقد بذلك نقطتين بالنسبة المئوية. في حين تقلصت حصة نفقات الميزانية ب 6,5 نقط بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي، خاصة تلك المتعلقة بنفقات دعم أسعار الاستهلاك التي انخفضت ب 5 نقط.

بالتأكيد فإن مجهودات ترشيد النفقات قد مكنت من التحكم في الحاجيات التمويلية للخزينة، غير أن الزيادة المستمرة لنفقات الاستثمار وتراجع وتيرة نمو المداخيل الجارية، نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي، قد تؤدي إلى تفاقم جديد لعجز الميزانية إلى مستويات مقلقة. فمداخيل الضرائب المباشرة على الشركات والضرائب غير المباشرة، والتي يرتبط تطورها بشكل كبير بالنشاط الاقتصادي، فقدت على التوالي 0,7 و1,1 نقطة بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي منذ سنة 2012 أي منذ بداية تراجع النمو الاقتصادي الوطني.

وبالمثل، إن الانخفاض في العجز الخارجي قد تحقق نتيجة تباطؤ الواردات، ارتباطا بتراجع الطلب الداخلي. و قد مكن تحسن مداخيل الصادرات والتحويلات الجارية، التي تعززت حصتها بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، من تحقيق استقرار هذا العجز في مستويات مستدامة. غير أن الطلب الداخلي القوي والمتزايد، خاصة استهلاك الأسر والاستثمار المنتج، سيؤدي إلى عودة المنحى التصاعدي للواردات مع وجود بنية اقتصادية وطنية غير قادرة على تلبية حاجيات الطلب الداخلي وبالتالي تفاقم حاجيات التمويل للاقتصاد الوطني.

**تطور الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم (بأسعار السنة الماضية)**

**التغير بالنسبة المئوية**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| 2019\*\* | 2018\* | 2017 | 2016 | البنــود |
| -0,33,23,33,1 | 3,13,13,23,1 | 13,22,83,12,7 | -12,52,21,02,9 | * القيمة المضافة للقطاع الأولي…............................
* القيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي…......................

-القطاع الثانوي.............................................. -القطاع التالثي....................................**.**......... |
| 2,7 | 3,1 | 4,3 | 0,1 | مجموع القيم المضافة......................................... |
| 4,2 | 3,1 | 2,8 | 8,8 | الحقوق والرسوم الصافية من الإعانات......................... |
| 3,3 | 3,1 | 2,8 | 3,1 | الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي......................... |
| 2,9 | 3,1 | 4,1 | 1,1 | الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم......................... |
| 1,3 | 1,7 | 0,8 | 1,4 |  تغير السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي.................. |

(\*): تقديرات2018 و(\*\*) توقعات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2019

**توازن الموارد والاستعمالات بالحجم**

**التغير بالنسبة المئوية**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| البنود | 2016 | 2017 | 2018\* | 2019\*\* |
| * الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي….....……..
 | 1,1 | 4,1 | 3,1 | 2,9 |
| * الاستهلاك النهائي الوطني….....……….....
 | 3,1 | 3,0 | 3,0 | 3,0 |
| * الأسر المقيمة….......……….................
 | 3,7 | 3,5 | 3,3 | 3,4 |
| * الإدارات العمومية………........................
 | 1,5 | 1,5 | 1,9 | 1,7 |
| * التكوين الإجمالي لرأسمال الثابت..................
 | 8,7 | -0,8 | 5,6 | 3,6 |
| * صادرات السلع والخدمات........................
 | 5,5 | 10,9 | 6,9 | 6,9 |
| * واردات السلع والخدمات..........................
 | 14,7 | 7,4 | 7,1 | 6,2 |

التغيرات بالنسبة المئوية لأسعار السنة الماضية- (\*): تقديرات سنة 2018 - \*\* توقعات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2019

**بعض المؤشرات الماكرو اقتصادية بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| البنود | 2016 | 2017 | 2018\* | 2019\*\* |
| الادخار الداخلي.................................. | 22,4 | 23,1 | 22,8 | 22,6 |
| الادخار الوطني................................... | 28,4 | 28,9 | 28,7 | 28,6 |
| الاستثمار الإجمالي...............................رصيد التمويل.....................................عجز الميزانية.....................................معدل الدين العمومي الإجمالي ....................معدل الدين للخزينة................................الموجودات الخارجية بعدد أشهر الواردات........... | 32,6-4,3-4,381,664,96,0 | 32,6-3,7-3,482,065,15,4 | 32,8-4,1-3,982,665,74,8 | 32,5-3,9-3,682,965,94,7 |

(\*): تقديرات2018 و(\*\*) توقعات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2019

1. : الآفاق الاقتصادية للبنك الدولي- يونيو 2018. [↑](#footnote-ref-2)
2. : صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون التنمية الاقتصادية والبنك الدولي. [↑](#footnote-ref-3)